الضمير المتصل بين موقعه الإعرابي ووظيفته الدلالية

د. حامد عبد المحسن كاظم

كلية التربية للعلوم الانسانية- جامعة بابل

المقدمة

في هذا البحث تناولت جزئية صغيرة من باب الضمير تخص الضمير المتصل تتعلق أساساً بكينونة الضمير المتصل ، وما جرّت هذه الكينونة غير القائمة بذاتها من مشكلات إعرابية ، وقد وسمته بـ((الضمير المتصل بين موقعه الإعرابي ووظيفته الدلالية)) وقد قسمت دراستي فيه على تمهيد عرضت فيه للفكرة الأساسية من البحث وهي الاكتفاء من الضمير بجانب الدلالة دون الوظيفة النحوية ثم تلا التمهيد مبحثٌ في أصالة الضمير المنفصل وتبعية الضمير المتصل ، ثم مبحثٌ ثانٍ في كينونة الضمير المتصل ، ومبحث ثالث بعنوان مشكلات إعطاء الضمير المتصل موقعاً إعرابياً . عرضت فيه للمشكلات النحوية الناجمة من إعطاء الضمير المتصل موقعاً إعرابياً في أبواب الفاعل والمبتدأ والخبر والاشتغال . ثم ختمت البحث بخلاصة أوجزت فيها ما هدفتُ إليه من هذا البحث ، ثم أعقبت ذلك بقائمة المصادر والمراجع التي أعانتني واستهديت بها في كتابة هذا البحث ... آمل أن أكون قد وفقت وقدمتُ فكرة جديدة يُركن إليها في حلّ بعض مشكلات الضمير في الدراسة النحوية .. وما التوفيق إلا من عند الله .

التمهيد :

قسّم علماء العربية الضمير إلى أقسام متعددة ، والناظر في أي كتاب من كتبهم تناول الضمير بالدرس والتوضيح يرى هذه التقسيمات ماثلة أمام ناظريه[1] ، وثمة دراسات حديثة تناولت دراسة جوانب متعددة من الضمير إلا أننا نختلف معها في الغاية وطريقة المعالجة[2] .

ومن المعلوم أنّ الضمير اسم على صيغة (فعيل) بمعنى (مفعول) أي أن بنية الضمير الظاهرة تضمر وراء لفظها الاسم الحقيقي ، وقد نابت هي عنه في اللفظ والضمير بوصفه اسماً يحلُّ في المواقع الإعرابية التي يحلها الاسم من رفع ونصب وجر من دون أدنى اعتراض يؤثَر من لغوي على مرّ العصور ، فإنّ الضمير بوصفه اسماً حلّ في المواقع النحوية المذكورة كذلك . وقد كان لبعض النحويين اعتراضات وشروط أوجبوا توافرها في الضمير كي يُحلَّ في الموقع الإعرابي المعنيّ[3] ، وهذه الاعتراضات متأتية ـ فيما أرى ـ من كون النحويين نظروا إلى الضمائر بوصفها ألفاظاً نابت مناب الأسماء في اللفظ فينبغي لها أن تأخذ الموقع الإعرابي الذي يأخذه الاسم لو استبدلت به ومعلوم أنها استبدلت به من أجل الاختصار والإيجاز[4] ، وعدم تكرار اللفظ بذاته ، ومعلوم لديهم

1() ينظر شرح المفصل لابن يعيش 3/84-125 ، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب :2/401-464 .

2() ينظر دراسات نقدية في النحو العربي: 63-81 ، تحقيقات نحوية : 27-65 .

3() ستنشكف هذه المسائل في صفحات البحث اللاحقة .

4() ينظر شرح المفصل : 3/84 ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك :1/55 .

أن كل ضمير متصل يقابله ضمير منفصل سواء أكان ضمير رفع أم نصب[5]، وقد ساوى علماء العربية بين الضمير المنفصل والضمير المتصل في إشغال الموقع الإعرابي . ويرمي البحث إلى فكرة مفادها أن يُقتصر في الضمير المتصل على وظيفته الدلالية من الاسم المراد ولا يعطى موقعاً إعرابياً لأنّ إعطاء الضمير هذا الموقع في التراث اللغوي قاد إلى مجموعة من المشكلات النحوية . والاقتصار فيه على الدلالة فقط كفيل بحل هذه الإشكالات التي سنذكر ما تراءى لنا منها في صفحات البحث اللاحقة . على أننا نجد في تراثنا من اقتصر على الجانب الدلالي لبعض الضمائر فهذا الأخفش (215هـ) يرى أن الياء في المضارع (تضربين) ليس بضمير بل هو حرف تأنيث[6] ، وكذلك رأي المازني (ت247هـ) أن الأحرف الأربعة (الألف والواو والياء والنون) التي تتصل بالفعلين المضارع والأمر ليست بضمائر إنما هي علامات على الفاعل [7]. إنّ الاكتفاء بالدلالة دون الموقع الإعرابي للفظ مسألة واردةٌ في التراث النحوي قال بها النحاة في بعض الموارد النحوية ، كـ(جملة صلة الموصول ، والجملة الاعتراضية ، والجملة الابتدائية، والجملة التفسيرية ، والجملة المجاب بها القسم والجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم والجملة التابعة لما لا محل له من الإعراب) في ما عنون له ابن هشام (الجمل التي لا محل لها من الإعراب) [8] . وبخصوص الضمير فقد جرّد البصريون ضمير الفصل وهو لفظ مستقل بذاته من احتلال موقع إعرابي واكتفوا منه بالدلالة على أن الوارد بعده خبر لا تابع[9] في مثل قوله تعالى : ﴿ أولئك هم المفلحون ﴾[10]، وإذا كان أمر الاكتفاء بالدلالة في الجمل السابقة وضمير الفصل منصوصاً عليه صراحة في التراث النحوي ، فإنّ القول بالاكتفاء على الدلالة للضمير المتصل بشكل عام أمر ليس بمستغرب.

أصالة الضمير المنفصل وتبعية الضمير المتصل[11]

ذكرنا في بداية كلامنا أن الضمير لفظ مختصر دال على الاسم ناب الضمير عنه في اللفظ ، ثم نقول : إن الأصل فيه أن يكون لفظاً مستقلاً قائما بذاته[12] وهذا ما يظهر في الضمير المنفصل مثل (أنا ، وأنت ، ونحن ، وإياك ، وإياه ... الخ) ولكن ثمة اختصارٌ آخر دعا إليه الاستعمال اللغوي تمثل بالضمير المتصل ، فقد منع علماء العربية الإتيان بالضمير المنفصل مع إمكان الإتيان بالضمير المتصل ؛ يقول المبرد (ت275هـ) : ((إذا قدرت على الضمير المتصل لم يجز أن تأتي بمنفصل))

5() ينظر شرح المفصل :3/85 .

6() ينظر شرح الرضي على الكافية :2/415 .

7() ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها ، مغني اللبيب : 1/236 .

8() ينظر مغني اللبيب :2/383 - 410 .

9() ينظر مغني اللبيب :2/496 .

10() البقرة : 5

11() يرى الرضي أن أول ما بدئ بوضعه من الضمائر هو المرفوع المتصل ، والمتصل مقدم على المنفصل ... ينظر شرح الرضي على الكافية 2/411 .

12() يرى الرضي أن الضمير المستتر هو الأصل في الضمير ومنه تفرعت أصناف الضمائر الأخر . ينظر شرح الرضي على الكافية : 2/427 .

[13] ويقول ابن جني (ت293هـ): ((فإذا قدرت على الضمير المتصل لم تأت بالمنفصل تقول : قمتُ ولا تقول قام أنا لأنك تقدر على التاء)) [14] . ولكن مم أُخذت ألفاظ الضمير المتصل ؟ يظهر من كلام النحاة أنّ الضمائر المتصلة ألفاظ مستقلة بذاتها وكذلك بالنسبة للضمائر المنفصلة ، جاء في كلام لابن جني وهو يوضح لفظ الاسم في الضمير (إياك) في معرض ردّه على أقوال أُخر: ((فأما قول من قال إنّ إياك بكماله الاسم فليس بقوي ، وذلك أن فتحة الكاف في إياك تفيد الخطاب المذكر ، وكسرة الكاف تفيد الخطاب المؤنث بمنزلة أنت في أن الاسم هو الهمزة والنون ، والتاء المفتوحة تفيد خطاب المذكر والتاء المكسورة تفيد خطاب المؤنث ، فكما أن ما قبل التاء في أنت هو الاسم والتاء حرف خطاب ، فكذلك إيا هو الاسم والكاف بعدها حرف خطاب أوَلا تراك تقول إياك وإياكما وإياكم كما تقول أنت وأنتما وأنتم)) [15] .وقد أبى ابن جني أن تكون أحرف الخطاب هذه هي التي نابت عن الضمير عند الاتصال ، وجعل الضمائر المنفصلة ألفاظاً مستقلة بذواتها ، وكذلك بالنسبة للضمائر المتصلة ، جاء في معرض توضيحه لماهية الضمير في (إيا)قوله : ((وذلك أن إيا ... ضمير منفصل بمنزلة أنا وأنت ونحن وهو وهي في أن هذه مضمرات منفصلة فكما أنّ أنا وأنت ونحوها مخالف للفظ المرفوع المتصل نحو التاء في قمتُ والنون والألف في قمنا والألف في قاما والواو في قاموا بل هي ألفاظ أُخر غير ألفاظ الضمير المتصل)) [16] .لكننا نجد عند رضي الدين الاستراباذي (ت686هـ) فهماً أقرب وعيا للواقع اللغوي في النظر إلى بنية الضمير المتصل من حيث ارتباطها بالضمير المنفصل حيث يقول : ((إنّ غائب الضمير المتصل منصوبه أو مجروره مختصر من غائب المرفوع المنفصل بحذف حركة واو هو لكنهم لما قصدوا التخفيف في المتصل لكونه كجزء الكلمة المتقدمة نظروا فإن كان قبل الهاء ساكن نحو منه وعليه لم يأتوا في الوصل بالواو والياء الساكنين فلا يقولون على الأكثر منهو وعليهي)) [17] وكما ترى أنّ الرضي في قوله هذا يرى أن غائب الضمير مختصر من غائب المرفوع المنفصل ، ويمكننا توسيع هذه النظرة بإطلاقها على الضمير المتصل بأنواعه كلها ، ونقول : إنّ الأصل في الضمائر المتصلة هي أحرف الخطاب ذاتها التي كانت في الضمائر المنفصلة ، ولكن مستخدم اللغة لما أراد الوصل عبّر بهذه الأحرف عن الضمائر المنفصلة ووصلها باللفظ ، وأحلها في محالها الإعرابية .وكما مرّ فإن ابن جني لم يتقبل كون أحرف الخطاب في الضمائر المنفصلة هي ذاتها الضمائر المتصلة ، وآمن أن تلك ليست هذه ، والواقع أنها هي هي غير أننا ندعو إلى عدم إعطاء هذه الأحرف مواقع إعرابية كما ندعو إلى أن تكون هذه الأحرف أماراتٍ على الضمائر التي انفصلت عنها عند وصلها مع الكلمات عند اقتضاء المقام .

13() المقتضب :1/158 .

14() اللمع في العربية : 1/102 .

15() سر صناعة الإعراب : 1/316 حرف الكاف .

16() المصدر نفسه والصفحة نفسها ، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (98) : 2/700 .

17() شرح شافية ابن الحاجب :2/307، وينظر : شرح الرضي على الكافية : 2/420 - 421 .

كينونة الضمير المتصل :

ليس للضمير المتصل لفظ يستقل بذاته في نظم الكلام وقد لمس النحاة عدم الاستقلالية هذه فقرروا بشأن لفظه أمرين [18]:

الأول : أنه لا يُبتدأ به في الكلام .

والآخر : أنه لا يقع بعد (إلا) في اختيار الكلام .

وما جاء بعد (إلا) من ضمير متصل عُدّ من الشاذ الذي لا يلتفت إليه كقول الشاعر [19]:

أعوذ برب العرش من فئة بغت عليّ فما لي عَوضُ إلاهُ ناصر

وقول الآخر : وما علينا إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إلاكِ ديّارُ

على أنّ هذين البيتين أوردهما ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك ، وقد قال محقق الكتاب عليهما أنهما من الأبيات التي لا يعرف قائلها [20]، أقول : ولا يبعد أن يكونا مصنوعين وقد عدّ الحريري (ت516هـ) مجيء الضمير المتصل بعد (إلا) من الأوهام التي يقع فيها بعض خواص أهل اللغة فقال : ((ويقولون جاءني القوم إلاكَ وإلاهُ فيوقعون الضمير المتصل بعد إلا كما يوقع بعد غير في مثل قولك جاء القوم غيرك فيوهمون كما وهم أبو الطيّب في قوله :

ليس إلاكَ يا عليُّ همامُ سيفهُ دون عرضه مسلولُ[21]

والصواب ألا يوقع بعد (إلا) إلا الضمير المنفصل كما قال الله تعالى : (أمر ألا تعبدوا إلا إياه) [22])) [23] إن عدم الاستقلالية اللفظية للضمير المتصل جعلت النحاة يعدونه كالجزء من الكلمة المتصل بها[24] ، أي جزء من عامله ويستتبع هذه الجزئية تغيير النظام المقطعي لهذه الكلمة مراعاةً لما يألفه العرب في المقاطع الصوتية لبنية الكلمة . يذكر الرضي حال اتصال الفعل الماضي بضمير الرفع مثل (كتبتُ) فيقول : ((فإذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن آخره كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وإنما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لأنّ الضمير المتصل كالجزء مما قبله)) [25]. وبسبب من هذه التبعية وعدم الاستقلالية اللفظية للضمير المتصل أشكل النحاة مسألتين تخصان الضمير المتصل في باب العطف : إحداهما : عدم إجازتهم العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد فاصل ؛ وهذا الفاصل إما أن يكون بلفظ الضمير المنفصل كقوله

18() ينظر شرح ابن عقيل :1/89 .

19() ينظر المصدر نفسه : 1/89- 90 .

20() ينظر المصدر نفسه : 1/89 - 90.

21() ينظر شرح ديوان المتنبي للبرقوقي : 3/276 .

22() يوسف : 20 .

23() درة الغواص في أوهام الخواص : 1/36 .

24() ينظر الخصائص : 1/101 ، وشرح الرضي على الكافية 1/929 .

25() شرح الرضي على الكافية : 1/457 .

تعالى : (لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين) [26] حيث عطف (آباؤكم) على ضمير الجمع المتصل في (كنتم) بعد توكيده بالضمير المنفصل (أنتم) ، وربما كان الفاصل قبل العطف مفعول الفعل المتصل بالضمير المتصل كقوله تعالى : (جنات عدن يدخلونها ومن صلح) [27] حيث عطف (ومن صلح) على ضمير (الواو) في يدخلونها بعد الفصل بضمير المفعول به (ها) . وقد يكون الفاصل شيئاً آخر غير المفعول كـ(لا) النافية ومنه قوله تعالى : (ما أشركنا ولا آباؤنا) [28] حيث عطف (آباؤنا) على الضمير المتصل (نا) المتكلمين في (أشركنا) بعد الفصل بـ(لا) النافية بعد واو العطف [29]. لقد أُتي بهذه الفواصل كون الضمير المتصل ضعيف الكينونة اللفظية ومن اجل تعزيز هذه المكانة في اللفظ جاء المتكلم بهذه الفواصل ؛ فإن لم يؤت بهذا الفاصل جعل العطف ضعيفاً أو قبيحاً مثل: (قمتُ وزيدٌ) [30]. ولأجل التخلص من هذا الضعف والقبح حولت المسألة إلى باب المفعول معه بعد نصب ما بعد الواو فتقول (قمتُ زيداً) [31] والواو هنا ليست بواو عطف إنما هي واو المعية . والأخرى : عدم إجازتهم العطف على الضمير المجرور المتصل إلا بعد إعادة حرف الجر مع المعطوف[32] . هذا هو رأي البصريين أما الكوفيون فقد جوزوا ذلك . ومن أمثلة المسألة المذكورة (مررت بك وزيدٍ) إذ لا يجوز أن يعطف (زيد) على الكاف في (بك) لأنّ العطف بالواو يفيد التشريك وهي لمطلق الجمع ولنا معها في المعطوف أو المعطوف عليه أن نقدمه أو نؤخره وإذا فعلنا ذلك في المثال السابق أفضى بنا إلى أن نقول : مررت بزيدٍ وكَ . وواضح مما آل إليه المثال عدم إمكانية تحقق كينونة لفظية مستقلة للضمير المجرور ، ولذا منع البصريون أمثال هذا المثال وأوجبوا إعادة حرف الجر مع الضمير لتحقق هذه الاستقلالية اللفظية . يقول ابن جني معلقاً على عدم تحقق هذه الاستقلالية اللفظية للضمير المجرور المتصل : ((وذلك أنه إنما يقبح فصل الضمير المجرور متى خرج إلى اللفظ نحو : مررت بزيدٍ وك ونزلت على زيد وهُ لضعفه أن يفارق ما جرّه)) [33] وقد جعل النحاة الضمير المجرور من حيث اتصاله بما قبله أشد من ضمير الفاعل وضمير المفعول [34].

مشكلات في إعطاء الضمير المتصل موقعاً إعرابياً

26() الأنبياء : 54 .

27() الرعد :23 .

28() الأنعام : 148 .

29() ينظر شرح ابن عقيل : 2/237 ، شرح شذور الذهب 1/582 .

30() ينظر الخصائص : 3/23 ، الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (66) :2/474 - 478، شرح ابن عقيل : 2/239 .

31() ينظر شرح ابن عقيل : 1/ 594 - 595 .

32() ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (65) : 2/463 ، مغني اللبيب : 1/219 .

33() الخصائص : 2/480 .

34() ينظر : شرح الرضي على الكافية : 1/836 ، حاشية الصبان على شرح الأشموني :1/1386 .

سنعرض في صفحات البحث اللاحقة مجموعة من المشكلات الإعرابية التي يمكننا تجاوزها لو سلمنا أن الضمائر المتصلة ما هي إلا ألفاظ دالة على ماهية الضمير المنفصل المراد منها وليس لها مواقع إعرابية كما قرر النحاة وهي ما يأتي :

باب الفاعل :

1- فاعل فعل الأمر الدال على المخاطب

يرى النحاة أن فاعل فعل الأمر الدال على المخاطب المفرد المذكر ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت في مثل (اذهب واكتب) [35] فإذا تغيّر جنس المخاطب أو عدده ظهر ضمير الفاعل واتصل بالفعل مباشرة ، ومثال تغيّر جنس المخاطب المفرد إلى مؤنث قولنا (اكتبي) والفاعل هنا ضمير الياء المتصل ، وللمثنى المذكر والمؤنث نقول (اكتبا) والفاعل هنا ضمير الألف المتصل الدال على الاثنين ولجماعة الذكور نقول (اكتبوا) والفاعل ضمير الواو المتصل الدال على جماعة الذكور ولجمع الإناث نقول (اكتبن) والفاعل هنا ضمير النون المتصل الدال على جماعة الإناث .

والمفارقة كما ترى في الفاعل بين الاستتار وجوباً كما في حالة المفرد المخاطب المذكر وبين الظهور والاتصال في الحالات الأُخر والمخاطب هو هو لم يتغيّر إلا جنسه أو عدده .

إنّ الذي ألجأ إلى هذا الإعراب هو إعطاء النحاة رتبة الفاعلية للأحرف الدالة على المخاطب هذه ، وجعلها فواعل ، ولو اكتفوا بدلالتها على الفاعل لتساوى الإعراب في الجميع نقول في الجميع الفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت) في المفرد المذكر و(أنتِ) في المفرد المؤنث و(أنتما) في المثنى المذكر والمؤنث و(أنتم) في جماعة الذكور و(أنتن) في جماعة الإناث ، وهذه الأحرف المتصلة أمارات على ماهية الفاعل على أن هذا الفاعل المستتر وجوباً قد ظهر في سياقات لغوية راقية كما في قوله تعالى : (اسكن أنت وزوجك الجنة) [36] وقوله تعالى (اذهب أنت وربك فقاتلا) [37] ، وقوله تعالى : (اذهب أنت وأخوك بآياتي) [38] . غير أن هذا الضمير الظاهر لم يعرب فاعلاً في التراث اللغوي ، إنما أعرب توكيداً للضمير المستتر في الفعل السابق[39] ، تماشياً مع فكرة وجوب الاستتار لفاعل الفعل الدال على المفرد المخاطب المذكر ، أو اجتماع فاعلين لفعل واحد هما الضمير المستتر والضمير المنفصل الظاهر .

2- فاعل الفعل المضارع

معلوم أن الفعل المضارع يبدأ بأحد أحرف أربعة هي (الألف) الدالة على المتكلم مثل (اكتب) و(التاء) الدالة على المخاطب المفرد المذكر ،أو الإخبار عن المفرد المؤنث الغائب مثل (

35() ينظر : شرح ابن عقيل : 1/96

36() البقرة : 35 ، الأعراف : 19.

37() المائدة : 24 .

38() طه : 42 .

39() ينظر الكشاف : 1/127، شرح ابن عقيل : 1/96 .

تكتب) والنون الدالة على الجماعة مثل (نكتب) والياء الدالة على المفرد الغائب المذكر مثل (يكتب) ، وضمير الفاعل يستتر وجوباً في ما ابتدئ بالألف والنون وبالتاء إن كان دالاً على المفرد المذكر المخاطب وجوازاً في ما ابتدئ بالياء أو بالباء إن كان دالاً على المفرد الغائب المؤنث[40] .

فإن ظهر الضمير المنفصل في ما كان فيه الاستتار واجباً جُعِل هذا الضمير تأكيداً للضمير المستتر كما مرّ في فعل الأمر. والواجب أن يكون الضمير البارز هو الفاعل ، غير أن ما منع النحويين من عدّه فاعلاً تقريرهم أن الضمير المستتر للفعل المضارع المبدوء بالنون هو الفاعل . والحق أن الظاهر أولى بالفاعلية من المستتر ، وقد ورد مثال ما نتحدث عليه في قوله تعالى : (فاجعل بيننا وبينك موعداً لا نخلفه نحن ولا أنت مكاناً سوى) [41] وواضح أن النون في (نخلفه) دالة على جماعة المتكلمين والضمير (نحن)الواقع بعد الفعل هو الفاعل .أما مع الفعل المضارع المبدوء بالتاء ـ الذي غالباً ما يُعبّر عن المخاطب ـ فإنّ حال الضمير معه يختلف باختلاف جنس المخاطب وعدده فمع المفرد المذكر المخاطب يكون الفاعل مستتراً وجوباً تقديره (أنت) فإذا تغيّر جنس المخاطب إلى مؤنث ظهر الضمير لديهم في اللفظ فتقول (تكتبين) والفاعل ضمير الياء المتصل ، فإن صار لمخاطب مثنى مذكر أو مؤنث قلنا (تكتبان) والفاعل ضمير الألف المتصل ، فإن تحوّل المخاطب إلى جمع مذكر قلنا (تكتبون) والفاعل ضمير الواو المتصل فإن كان الفاعل جمع مؤنث قلنا (تكتبْنَ) والفاعل ضمير النون المتصل .أما مع الفعل المضارع المبدوء بالياء ـ الذي غالباً ما يعبّر عن الغائب المفرد المذكر ـ (يكتبُ) فالفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) ومع المثنى المذكر والمؤنث (يكتبان) والفاعل ضمير الألف المتصل ومع جماعة الذكور (يكتبون)والفاعل ضمير الواو المتصل ، ومع جماعة الإناث (يكتبْنَ) والفاعل ضمير النون المتصل . والمفارقة أن يُعبّر عن الفاعل المفرد المذكر المخاطب بـ(تكتبُ) والمفرد المؤنث الغائب بالصيغة ذاتها ، ولا يميِّز بينهما إلا السياق ، فالسياق هو الكاشف عن الفاعل الحقيقي وإن كان مستتراً وليس لفظ الفعل . وأنت تلاحظ أن (الألف والواو والياء والنون) المتصلة بالفعل المضارع المبدوء بالتاء أو الياء احتلت رتبة الفاعل في التراث النحوي العربي مع احتفاظها بما تدلُّ عليه ، وقد مرت بنا بعض المفارقات الإعرابية مع الفاعل ولاسيما المفرد منه حين يتغيّر جنسه بين الاستتار وجوباً وبين الظهور والاتصال كما في (تكتب) و(تكتبين) في المنظومة الإعرابية النحوية التراثية ، والواجب أن يسير الضابط النحوي على وتيرة واحدة لكي يضمن ما يحفظ له حقَّ الاطراد ، كأن يبقى الفاعل مستتراً في تكتبُ وتقديره (أنتَ) وفي (تكتبين) وتقديره (أنتِ) ، والياء فيه دالة على التأنيث لا غير .وحفظ لنا تراثنا اللغوي شواهد كلامية ليست بالقليلة جاء الفاعل فيها ظاهراً متصلاً مع اتصال الفعل المضارع بما اصطلح عليه بالضمير المتصل ، منها قراءة عبد الله بن مسعود (رض) قوله تعالى (يسبح له

40() ينظر شرح ابن عقيل : 96/1-97.

41() طه : 58 .

فيها بالغدوّ والآصال رجال) [42] حيث قرأ الفعل (يسبح) بصيغة (يسبحون) مع إبقاء لفظ رجال مرفوعة[43] ، وروت لنا كتب الحديث النبوي الشريف قوله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ :((يعتزلن الحيّضُ المصلى))[44] وفي رواية أخرى ((وليجتنبنَ الحيّضُ مصلى الناس)) [45] . ومن الشواهد الشعرية على ذلك قول الشاعر [46]:

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلّهم ألوم

وواضح من الشواهد المتقدمة اتصال (ضمير الفاعل) بالفعل مع وجود الفاعل الظاهر ما تسبب في مشكلة إعرابية تتمثل في عرف النحاة أنه لا يجتمع فاعلان لفعل واحد [47] ، ولكن الاجتماع في الشواهد المتقدمة قد تحقق ، وقد حاولوا التخلص من هذه المشكلة بأن قالوا : إن الحرف (الضمير) المتصل بالفعل هو الفاعل والاسم الظاهر المرفوع بدل منه أو أن الاسم الظاهر المرفوع مبتدأ والجملة خبر متقدم [48]. ومع ذلك أقرّوا على استحياء منهم بأنّ الحرف المتصل بالفعل هو علامة دالة على الجمع وقصروه على لغة (لهجة) ترددوا في نسبتها فهي لطيّئ أو لأزد شنوءة أو لبلحارث بن كعب [49]. إن الذي حمل النحاة على عدم الإقرار بأن حرفي الألف والواو المتصلين بصيغة الفعل المضارع هما علامة تثنية أو جمع أنهم جعلوا التثنية والجمع من خصائص الأسماء دون الأفعال [50] ، ويبدو أنّ هذا التخصيص فيه مجانبة للصواب ، والناظر في مثل جملة (الفلاح يزرع) عند إدخال لواحق الجمع ـ مثلاً ـ على مكوني الجملة ليس أمامه إلا القول (الفلاحون يزرعون) وسيجد أن الواو في الاسم والفعل تدلُّ على الجمع ليس غير [51]. غير أننا نجد أن هناك نظرة أغرقت في التفريق بين الواو الملحقة بالاسم والواو الملحقة بالفعل فجعلت الأولى تحت مسمى واو الجمع والثانية تحت مسمى واو الجماعة ، وفرقت بينهما في الكتابة بأن زادت الألف بعد واو الجمع وجعلت واو الجمع مجردة منها مثل (مسلمو المدينة وفلاحو القرية) [52] ، وما زلنا نتبع في كتابتنا في التفريق بين الواوين ما قررته هذه النظرة . إن الناظر في رسم المصحف الشريف لا يجد هذا التفريق حيث زيدت الألف في الرسم في ما كان من هذه الواو متصلاً باسم أو فعل في عموم

42() النور : 36 - 37.

43() ينظر المصاحف : 66 .

44() ينظر مسند أحمد 42/192 ، المعجم الكبير : 25/57 ، سنن البيهقي : 2/135 .

45() ينظر سنن ابن ماجة : 4/263 ، المسند الجامع : 20/194 .

46() ينظر سر صناعة الإعراب: 1/629 .

47() ينظر إحياء النحو : 24 .

48() ينظر مغني اللبيب :1/136 .

49() ينظر سر صناعة الإعراب : 2/629 ، مغني اللبيب : 1/136 ، دور اللهجة في التقعيد النحوي : 55 .

50() ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1/31 ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : 1/38 .

51() ينظر المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي : 32 .

52() ينظر قواعد الإملاء : 35 - 36 .

المصحف الشريف مثل قوله تعالى : ((إنكم لذائقوا العذاب الأليم)[53] و(بل لمّا يذوقوا عذاب)[54] ، والأغرب من هذا أننا نجد عكس ما قررته النظرة المغرقة في التفريق بين واو الجماعة وواو الجمع في رسم المصحف ، فنجد الفعل المسند إلى واو الجماعة وقد خلا من هذه الألف[55] مثل قوله تعالى : (والذين تبوءو الدار والإيمان من قبلهم)[56] ومعلوم أنّ هذه الألف زائدة ليس لها إلا الوظيفة المتخيلة التي تبنتها النظرة المستندة إلى التفريق بين الواو الداخلة على الاسم والواو الداخلة على الفعل .

3ـ فاعل الفعل الماضي

لم يقتصر اجتماع الضمير المتصل (الفاعل) مع الفاعل الظاهر على فعلي الأمر والمضارع فحسب ، إنما وجدناه مع الفعل الماضي كذلك أي أن هذه ظاهرة عامة في أفعال العربية جميعها ومن شواهدها القرآنية قوله تعالى : (وأسرّوا النجوى الذين ظلموا)[57] و(ثم عموا وصمّوا كثيرٌ منهم)[58].

ومن شواهدها الشعرية[59] قول الشاعر :

تولّى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماهُ مبعدٌ وحميمُ

وقول الآخر :

رأين الغواني الشيبَ لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدودِ النواضرِ

وأنت تلاحظ تكرار مشكلة اجتماع الضمير المتصل (الفاعل) مع الفاعل الظاهر ، وهذه مشكلة ما كان لها أن تظهر لو سلّمنا بأن ضمير الواو في (أسروا وصموا) في الآيتين الكريمتين وألف الاثنين في (أسلماه) ونون النسوة في (رأين) في البيتين الشعريين هي دوال على الفاعل وليس لها موقع الفاعلية .

4ـ باب المبتدأ والخبر

ـ وجوب تقديم الخبر إن كان الخبر وصفاً مطابقاً للمبتدأ في التثنية أو الجمع .

يرى النحاة[60] أنه إذا ابتدئ بالوصف فما بعده فاعل سد مسد الخبر في حالة الإفراد كما في (أقائمٌ زيد) ، فقائم مبتدأ مرفوع وزيد فاعل سدّ مسد الخبر ويجوز أن تقلب الإعراب فنجعل الوصف خبراً مقدما وما بعده مبتدأ مؤخراً .غير أن هذا التركيب المتقدم إذا ثُني فيه المبتدأ مع فاعله أو جمعا :

53() الصافات : 38

54() ص 8

55() ينظر رسم المصحف : 284 .

56() الحشر : 9

57() الأنبياء : 3

58() المائدة: 71 .

59() ينظر : شرح ابن عقيل : 1/469 ـ 471 .

60() ينظر : شرح الرضي على الكافية : 1/214 ، شرح الأشموني : 1/396 .

(أقائمان الزيدان) أو (أقائمون الزيدون) فقد أوجب النحاة أن يكون الوصف المتقدم خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً ، وجعل هذا من التراكيب التي يتقدم فيها الخبر وجوباً .

يقول ابن مالك[61] : والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر إن في سوى الإفراد طبقاً استقر

يعنى إن تطابق الوصف مع ما بعده في التثنية أو الجمع لزم أن يكون الوصف خبراً مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا ، لأنّ إعراب الوصف مبتدأ يفضي إلى أن يجتمع في التركيب فاعلان الأول ضمير الألف أو الواو والثاني ما بعده على اعتبار أن اسم الفاعل شديد الشبه بالفعل من جهة المعنى[62] فيرفع فاعلاً وهو في اللفظ اسم فيأخذ موقعاً إعرابياً وهو الابتداء ، غير أن هذا الإعراب مشكل لدى النحاة إلا على لغة طيّئ أو أزد شنوءة أو بلحارث بن كعب (أكلوني البراغيث) ، وللتخلص من هذه المشكلة النحوية ، نرى أن لا يجعل للضمير المتصل هذا الموقع الإعرابي (فاعل سد مسد) ويكتفى منه بالدلالة على التثنية إن كان الوصف مثنى وعلى الجمع إن كان الوصف مجموعاً ، وإذا آمنا بذلك تخلصنا من مسألة اجتماع فاعلين كما مرت في باب الفاعل ، وأعطينا لأنفسنا الحرية في إعراب التركيب في صورتي (التثنية والجمع) كالإعراب في صورة المفرد من التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر ، ولا نلزم أنفسنا بالوجوب الذي قصره النحاة على صورة واحدة هي وجوب تقديم الخبر في هذه المسألة .

5- باب الاشتغال

- ناصب الاسم المشغول عنه

اختلف النحاة في ناصب الاسم المشغول عنه في مثل (زيداً ضربته) فيرى الجمهور أن الناصب لـ(زيداً) فعل مضمر وجوباً موافقاً للمعنى للفعل المظهر في المثال والتقدير : ضربت زيداً ضربتُهُ . وإنما التُجئ إلى هذا التقدير من أجل أن لا يعمل عامل واحد في الاسم الظاهر وضميره الدال عليه ، فقدر للاسم المتقدم المنصوب عامل محذوف ، وعمل الفعل الظاهر في ضمير ذلك الاسم ، على حين يرى الكوفيون أن الفعل الظاهر هو العامل في الاسم المتقدم وضميره المتصل بالفعل[63] . ولا مشكلة لدينا إن ارتفع الاسم المتقدم في المثال المذكور (زيدٌ ضربتُهُ) إذ إن من شرط الاسم المنصوب على الاشتغال أن يكون صالحاً للرفع بالابتداء[64] ، فيصبح الاسم المتقدم مبتدءاً والجملة التالية له خبراً ، لكن المشكلة تبرز أمامنا ويظهر الاختلاف عند نصب الاسم المتقدم ، وتزول هذه المشكلة وتختفي كما يختفي من أبواب النحو كله باب الاشتغال ، لو اكتفينا بدلالة الضمير المتصل وعوده على الاسم المتقدم ، ولم نعطه هذه الوظيفة النحوية التي يرمي البحث إلى إلغائها من الضمير المتصل بشكل عام .

61() شرح ابن عقيل : 1/196 - 198 .

62() ينظر شرح المفصل : 1/96 .

63() ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (12) : 1/82 - 83 ، شرح ابن عقيل : 1/518 - 519 .

64() ينظر مغني اللبيب :1/228 .

الخلاصة :

من خلال الفكرة التي انطلقنا منها في توسيع نطاق الاكتفاء بالوظيفة الدلالية للضمير المتصل دون الموقع الإعرابي ، أمكننا الوقوف على مجموعة من المشكلات الإعرابية وتجاوزها ، كما أوضحنا أن الضمير المتصل ليس كالمنفصل من حيث كون الضمير المنفصل يتمتع باستقلالية لفظية قائمة بذاتها دون الضمير المتصل ، وعدم الاستقلالية اللفظية للضمير المتصل وكونه معتمداً على ما تقدمه أو كالجزء منه أوحت لنا بعدم إعطائه موقعاً إعرابياً مستقلاً وقد أوضحنا أن الأصل في الضمير هو الضمير المنفصل وما الضمائر المتصلة إلا بقايا من الضمائر المنفصلة ودالة عليها .

روافد البحث

- القرآن الكريم

1. إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى ، ط2 ، القاهرة ، 1992 .
2. الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (577هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط4 ، مطبعة السعادة ، مصر 1961 .
3. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري (761هـ) ، ط5 ، دار الجيل ، بيروت 1979 .
4. تحقيقات نحوية ، د. فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1 ، 1421 - 2011 .
5. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، لمحمد بن علي الصبان(1206هـ) ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعيد ، المكتبة التوفيقية ـ مصر .
6. الخصائص لأبي الفتح بن جني (392هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، ط4 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1990 .
7. دراسات نقدية في النحو العربي ، د. عبد الرحمن محمد أيوب ، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع ، الكويت .
8. درة الغواص في أوهام الخواص ، للحريري (516هـ) نشره : عبد الفتاح الحلو ، القاهرة ـ مصر .
9. دور اللهجة في التقعيد النحوي دراسة إحصائية تحليلية في ضوء همع الهوامع ، للسيوطي ، د. علاء إسماعيل الحمزاوي .
10. رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ، د. غانم قدوري الحمد ، ط2 ، دار عمار للنشر والتوزيع ، عمان 2009 .
11. سر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق د. حسن هنداوي ، ط1 ، دار القلم ـ دمشق 1985 .

12.سنن ابن ماجة لأبي عبد الله بن يزيد القزويني (273هـ) ، اعتنى به أبو عبيد مشهور بن حسن آل سلمان ، ط2 ، مكتبة المعارف ، الرياض ، 2008.
13.سنن البيهقي الكبرى للحافظ أبي بكر البيهقي (458هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، مكتبة الباز ، مكة المكرمة ، 1414- 1994 .
14.شرح ابن عقيل ، لابن عقيل (769هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط3 ، دار الاتحاد العربي للطباعة ، مصر .
15.شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لنور الدين الأشموني (929هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط3 ، دار الاتحاد العربي للطباعة ، مصر .
16.شرح ديوان المتنبي لعبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ـ لبنان .
17.شرح الرضي على الكافية لرضي الدين الاستراباذي (686هـ) ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس 1978 .
18.شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاسترابادي ، تح محمد الزفزاف وجماعته ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان .
19.شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق عبد الغني الدقر ، ط1 ، الشركة المتحدة للتوزيع دمشق 1984.
20.شرح المفصل لابن يعيش (643هـ) ، عالم الكتب بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .
21.قواعد الإملاء لعبد السلام محمد هارون ،ط3 ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة 1976 .
22.الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري (538هـ) ، تصحيح : مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان 1986 .
23.اللمع في العربية لابن جني ، تحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت 1972 .
24.مسند أحمد للإمام أحمد بن حنبل (241هـ) ، بعناية شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة قرطبة ـ القاهرة .
25.المسند الجامع المعلل لأبي الفضل النوري (1401هـ) ، تحقيق د. بشار عواد معروف وآخرين ، ط2 .
26.المصاحف ، لأبي بكر بن أبي داود السجستاني (316هـ) ، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع .
27.المعجم الكبير لأبي القاسم الطبراني (360هـ) ، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي ، ط2 ، مكتبة العلوم ، الموصل 1983 .
28.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (761هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ـ لبنان .

29.المقتضب لأبي العباس المبرد (285هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب .

30.المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي ، د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1980 .